LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16 et 17/06/2012

الصباح
يومية مغربية شاملة

مطالب بتقنين الإجهاض وإدراج التربية الجنسية في التعليم

اليزمي: الإجهاض السري يؤدي إلى المساس بحق المرأة في الحياة

خلص المؤتمر الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري، الذي انعقد بداية الأسبوع الجاري وناقش كيفية الوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيها وواقع الإجهاض و تطرق إلى آراء الأحزاب السياسية حول الموضوع وناقش مضمون مشروع أو مقترح قانون (خلص) إلى اتفاق الأحزاب المشاركة وجمعيات المجتمع المدني على ضرورة تعديل القوانين المرتبطة بالإجهاض، والسماح به في بعض الحالات الصعبة.

وأوضح البروفيسور الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط، أنه تبينت من خلال هذا المؤتمر ضرورة تنظيم يوم دراسي آخر في البرلمان، ذلك أن العديد من الأحزاب عبرت عن جهلها معطيات مفصلة حول الموضوع، ووعدتنا خديجة الرويسي، النائبة البرلمانية عن فريق الأصالة والمعاصرة بتقديمه طلب لتنظيم يوم دراسي حول الإجهاض داخل البرلمان، تحضره كافة الفرق البرلمانية، كما تمت التوصية على إدراج التربية الجنسية داخل المدارس، بالإضافة إلى تكوين لجنة تضم أطباء وعلماء وسياسيين وجمعيات المجتمع المدني لتحرير مقترح قانون لتنظيم عمليات الإجهاض وتقنينها، يعرض للمناقشة داخل البرلمان.

واكد الشرايبي، أن ما بين 600و800 عملية إجهاض تجري يوميا بطرق سرية، في مختلف المصحات الطبية من طرف أطباء ومتخصصين وأخرى تجرى خارج الإطار الطبي، «أقل من 5 في المائة منها فقط تجرى بطرق قانونية، و50 في المائة تهم نساء متزوجات ينتمين إلى مختلف طبقات المجتمع»، مبرزا في تصريح لـ«الصباح» على هامش المؤتمر الوطني الثاني للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري، «صحيح أنه في المغرب، تراجعت نسبة وفيات الأمهات بشكل ملحوظ، لكنها تبقى رغم ذلك في نسب مرتفعة تقدر بحوالي 112 حالة وفاة من بين 100 ألف امرأة، إذ يشكل الإجهاض السري أحد أبرز مسببات الوفاة، فحسب إحصائيات المنظمة العالمية للصحة، أكثر من 13 في المائة من الوفيات وراءها الإجهاض السري، بالنظر إلى أن أزيد من ثلث عمليات الإجهاض تتم في ظروف صحية مترددة، «ما يعجل بضرورة دق ناقوس الخطر، فالظاهرة موجودة، والأرقام وإن كانت نسبية، فإنها تظهر حجم الآفة».

وأضاف أنه خلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول للجمعية في ماي 2010، وبعد الحملات التحسيسية، انطلق نقاش شمل كل الفاعلين المعنيين من أطر الصحة وجمعيات المجتمع المدني وأصحاب القرار السياسي والسلطات الدينية، واليوم، وفي مغرب في أوج التحول، تقنين الإجهاض أضحى ضرورة ملحة بالنظر إلى أنه حقيقة اجتماعية، فموضوع الإجهاض السري يتطلب أكثر من أي وقت مضى، التزاما سياسيا من أجل التغيير، وهو الهدف من هذا المؤتمر الذي يتوخى عقد لقاء بين برلماني مختلف القوى السياسية من أجل التوافق حول هذا الموضوع وإعداد مقترح مشروع قانون.

وفي السياق ذاته، دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى ضرورة تعبئة الجهود من أجل منع استمرار ظاهرة الإجهاض السري التي تؤدي أحيانا إلى المس بحق المرأة المغربية في الحياة. مبرزا أن وجود نقاش حقيقي بين مجموع مكونات المجتمع يعد السبيل الأوحد لحل مشاكل الحمل غير المرغوب فيه وتفادي الانعكاسات المترتبة عن القيام بالإجهاض السري، وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم، إلى جانب جميع الفاعلين والمعنيين بهذه القضية المجتمعية بالعمل من أجل حماية حقوق المرأة المغربية، وحقها في الخضوع للإجهاض الآمن الذي يستجيب لجميع شروط السلامة الصحية.

هجر المغلي

جانب من المؤتمر الثاني للجمعية (عبد المجيد بزيوات)

الأحزاب اليسارية متفقة على إباحة الإجهاض... في بعض الحالات

أجمعت الأحزاب السياسية، المشاركة في المؤتمر، التي تكونت من أحزاب يسارية، وأحزاب مصطفة في المعارضة على ضرورة العمل على تقنين الإجهاض والسماح به في بعض الحالات، اتفقت جميعها على وضعها في خانة الحمل الناتج عن الاغتصاب أو زنا المحارم أو حالات تشوه الجنين وحتى في الحالات الاجتماعية الصعبة التي تنعكس سلبا على نفسية المرأة، مؤكدة ضرورة احترام حق المرأة في الاختيار.

وفي السياق ذاته، ذكرت، نعيمة الكلاف، عن الحزب الاشتراكي الموحد، بإدانة القانون لكل من له صلة بواقعة الإجهاض، "حتى من قدم الاستشارة فقط"، باستثناء، ما إذا كانت صحة الأم في خطر، شريطة موافقة الزوج، موضحة أن الحزب الاشتراكي الموحد يؤكد ضرورة وضع قانون إطار يحمي الحق في الإجهاض ويحمي المهنيين العاملين في المجال الصحي، فحالات الإجهاض هي موجودة وتمارس سرا، يجب تقنينها لضمان إجرائها في ظروف طبية ملائمة". وقيما عبرت نزهة الصقلي، وزيرة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية في الحكومة السابقة، وبرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية، عن رفض الاستمرار في وضع النفاق الاجتماعي، الذي له انعكاسات خطيرة، أكدت "أننا في الحزب نكره الإجهاض، لكن هناك حالات، مثل الاغتصاب وزنا المحارم، والمختلة عقليا والحالات الإنسانية، يجب تقنين الإجهاض، الذي يعتبر وقفا طبيا للحمل، ويدخل في إطار المطالبة بصحة إنجابية تؤمن الوسائل وتأخذ بعين الاعتبار الأخلاق والدين"، ذهبت، خديجة اللاحي، النائبة البرلمانية عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إلى القول "إننا لسنا فقط مع تعديل قوانين الإجهاض، لما فيه مصلحة المرأة والمجتمع بصفة عامة، بل يجب تعديل مجموعة من القوانين، فمقاربتنا لهذا الموضوع شمولية".

وأكدت خديجة الرويسي من جانبها أن الديمقراطية الاجتماعية مبنية على المساواة، "لأن المجتمعات لا تتقدم بدون اعتراف للنساء بحقوقهن، وفي موضوع الإجهاض يجب فتح نقاش وطني يشرك جميع الأحزاب، وينطلق من قبول صعوبة الموضوع، كما يجب على المؤسسات التشريعية تحمل المسؤولية، فاليوم، من الضروري تعديل القوانين الخاصة بالإجهاض، والأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول وآراء الفقهاء المتنورين ومواقف الجمعيات".

ه.م